استمراره بخلاف استمرار الوجود فانه يفتقر الى سبب لان اصله وهو الوجود
يحتاج الى سبب واورد عليه انه ان اراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب
اصلا فذلك باطل لان عدم الممكن يفتقر الى انتفاء علة الوجود قلت عدم المانع
لا يكون مقتضيا فعله للوجود مانع من العدم فكيف يقال انتفاء علة الوجود
سبب العدم قال وان اراد انه لا يفتقر الى سبب جديد غير سبب العدم فذلك
باطل فيما يكون عدمه على سبيل التجدد قلت هذا صحيح وقد تقدم ويمكن ان
يجاب عنه بان عدم الشيء بعد وجوده لا يتوقف على سبب بل الوجود يزول لعدم
المقتضي له وهو الايجاد فيحصل العدم لا الحصول بسببه بل لزوال مقتضي الوجود
قال واما الثاني اي وهو عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا كما تقدم في
المضارع المنفي ص وان كانت اسمية الى آخره ش اذا كانت الحال جملة اسمية
قال فالمشهور جواز تركها يشير الى انه يجوز الامران وهو المشهور وهما
فصيحان وذهب الفراء الى ان ترك الواو نادر وتبعه ابن الحاجب والزمخشري
وقال ان تركها خبيث وقال الشيخ ابو حيان انه رجع عنه ومستند الشيخ
في ذلك انه يجوز في قوله تعالى وجوههم مسودة ان تكون جملة حالية وايضا قال
في سورة الاعراف بعضكم لبعض عدو في موضع الحال اي متعادين الا ان هذه الاية
قد لا تنقض قاعدته لانها كقولهم كلمته فاه الى فيّ وقد قال ابن الحاجب معناه
مشافهة والوجه انه لما كثر استعمالها حتى علم منه معنى المشافهة من غير نظر الى
التفصيل حتى يتم ذلك من لا يخطر بباله مفرد انها صارت كالمفرد قاله الطيبي قلت
وهو يؤدي الى انه اصح ان ينتزع من طرفي الجملة هيئة تدل على مفرد جاز والا
فلا مثل جاءني زيد وهو فارس ثم يقول كل جملة حالية لا بد ان يحصل منها
مفرد لكنه قد يقرب وقد يبعد واما قوله تعالى او هم قائلون فبيانه ان شاء
تعالى وذهب الاخفش الى انه ان كان خبر المبتدا اسما مشتقا وقد تقدم وجب
تركها كقولك جاء زيد حسن وجهه فلا يجوز وحسن وجهه وان تأخر النفي
بالضمير نحو جاء زيد وجهه حسن ويجوز الواو وقد تمتنع الواو في الاسمية
اذا عطفت على حال نحو فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون قلت قال الزمخشري

هنا

١٠٣

فهنا ان ترك الواو خبيث وانما حسن هنا حتى لا يجتمع حرفا عطف يعني ان واو
الحال اصلها العطف كما سبق تقديره وانما ترك هنا حتى لا يجتمع حرفا عطف
وما ذكره انما احوجه اليه انكاره ترك الواو وليس بصحيح قال بعضهم في العلة التي
قالها نظر فانه لا يقبح الجمع بين حرفي عطف مختلفي المعنى ولا يقبح ان تقول سبح الله
فانت متضح الجمع راكع اوانت ساجد ثم علل المصنف جواز دخول الواو وتركها
بقوله بعكس ما مر في الماضي المثبت يعني انه عكس بعكس المنفي فان الجملة الاسمية
تدل على المقارنة لانها ليست ماضية ولا تدل على الحصول لان الدال على الحصول اي
التجدد انما هو الفعل المثبت وهذه مثبتة وليست فعلا وهذا الملجئ الى ان
المقارنة المستفادة من المضارع اذا كان من كونه لا لكونه مضارعا وهو خلاف
ما تقدم هو فينتقض بالاسمية اذا كان خبرها فعلا نحو جاء زيد وابوه يقوم
فانها دالة على الحصول والمقارنة فيلزم ان يمتنع الواو والمصنف فقد مثل بجملة
اسمية خبرها فعل وهو قوله تعالى وانتم تعلمون ويرد عليه ايضا نحو بياتا او هم قائلون
فانه يجب فيه ذكر الواو مع العلة المذكورة وسياتي وينتقض بنحو جاء زيد وهو ما
ضرب عمرو فانه لا يدل على الحصول ومقارنته على زعم المصنف تنبيه مثل
في نحو قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الارض مستقر ان تجعل الواو في
ولكم عاطفة ويكونان حالا واحدة وان تجعلها واو الحال ويكونان حالين متغايرين
كقولك جاء زيد راكبا لا هيئا قوله وان تركها اولى اي والمشهور ان تركها
اولى من ذكرها قوله لعدم دلالتها على عدم الثبوت تعليل للجواز اي لكونها
ليست فعلا لان الدال على عدم الثبوت هو الفعل وهو قوله مع ظهور الاستئناف
فيها تعليل لكون تركها اولى فانه لما تقرر انها دالة على المقارنة دون الحصول وتقدم
ان الفعل الماضي المنفي كذلك لزمه ان يكون الامران على السواء كما هي في الفعل
المضارع فرق بينهما بان هذه الجملة الاسمية الاستئناف فيها ظاهر لاستقلالها
بالفائدة وعلل هذا بان الجملة الاولى فعلية او في حكمها وهذه اسمية فلا تناسبها
فلذلك كان ذكر الواو فيها اولى الا انها لما استقلت حسن زيادة ربطها
بالواو والضمير معا قلت قد يعارض هذا بان دلالة المضارع على المقارنة باللفظ

Copyright © King Saud University